

شركة ركاز القابضة للإستثمارات المالية

شركة مساهمة مصرية
بورسعيد للتنمية الزراعية والمقاولات سابقا
في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣

تقرير مراقب الحسابات
بشأن الفحص المحدود للقوائم المالية في 30 سبتمبر 2023
ركاز القابضة للاستثمارات المالية شركة مساهمة مصرية

تقرير فحص محدود إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة ركاز القابضة للاستثمارات المالية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المرفقة لشركة ركاز القابضة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية" في 30 سبتمبر 2023 وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى، والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (30) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية وتحتصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا لمعيار المراجعة المصري الخاص بمهام الفحص المحدود رقم (2410) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأه والمؤدى بمعرفة مراقب حسابات "يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية إجراء إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الامور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى المراجعة على هذه القوائم المالية.

- القوائم المالية للشركة في 31 ديسمبر 2022 قد تم مراجعتها بواسطة مراقب حسابات اخر والذي اصدر تقريره المؤرخ في 2 مارس 2023 والذي ابدي فيه رايًا نظيفًا عن القوائم المالية .

الاستنتاج

في ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في 30 سبتمبر 2023 وعن أدائها المالي عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (30) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.

القاهرة في 12 نوفمبر 2023

محاسبون ومراجعون ثانويون

دكتور هشام أحمد لبيب وشركاه TIAG

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 168

سجل بالبنك المركزي رقم 225

س0م0م 6513



قائمة المركز المالي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣

٣١ ديسمبر, ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر, ٢٠٢٣	ايضاح	الأصول
			الأصول غير المتداولة
-	١,٩٩٥,٠٠٠	٣	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٥,٤٤٥,٦١١	-	٤	الأصول الثابتة (بالصافي)
٥,٤٤٥,٦١١	١,٩٩٥,٠٠٠		مجموع الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
-	٥,١٥٠,٤٢٢	٥	أصول محتفظ بها لغرض البيع
١,٢٦٤,٢٧٣	٩٧٣,٧٩٨	٦	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٨١٧,٩٠٧	٤,٨٠٠,٠٠٠	٧	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخر
١٠,٢٩٧,٣٨٩	-	٨	أذون خزانة
٤١٦,١١١	٤,٨٧٣,٥٨٧	٩	النقدية وما في حكمها
١٢,٧٩٥,٦٨٠	١٥,٧٩٧,٨٠٧		مجموع الأصول المتداولة
١٨,٢٤١,٢٩١	١٧,٧٩٢,٨٠٧		مجموع الأصول
			حقوق الملكية
٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠	رأس المال المدفوع
١٢,٨٤٤	١٢,٨٤٤		الإحتياطي القانوني
(٥٢٠,١٠٥)	(٢,٤٢٤,٤٠٨)		(الخسائر) المرحلة
(١,٩٠٤,٣٠٣)	٩٧,٥١٧		صافي أرباح/ (خسائر) الفترة
١٧,٥٨٨,٤٣٦	١٧,٦٨٥,٩٥٣		مجموع حقوق الملكية
			التزامات غير متداولة
٨٦,٠٥٣	-		التزامات ضريبية مؤجلة
٨٦,٠٥٣	-		مجموع التزامات غير متداولة
			الإلتزامات المتداولة
٣٠٢,٢٦٤	٧٤,٧٤٧	١١	داننون وأرصدة دائنة أخرى
		١٢	المخصصات
٦١,٥٣٨	٢٢,١٠٧		مخصص التزامات ضريبية
٢٠٣,٠٠٠	١٠,٠٠٠		مخصص التزامات حق انتفاع المصنع والأرض
٥٦٦,٨٠٢	١٠٦,٨٥٤		مجموع الإلتزامات المتداولة
١٨,٢٤١,٢٩١	١٧,٧٩٢,٨٠٧		مجموع حقوق الملكية والإلتزامات

العضو المنتدب

كاداموزى خليفة

المدير المالي

مصطفى محمد



تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة الدخل

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣

من ٢٠٢٢-٧-١ حتى ٢٠٢٢-٩-٣٠	من ٢٠٢٢-١-١ حتى ٢٠٢٢-٩-٣٠	من ٢٠٢٣-٧-١ حتى ٢٠٢٣-٩-٣٠	من ٢٠٢٣-١-١ حتى ٢٠٢٣-٩-٣٠	ايضاح
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
-	-	-	١٧٠,٣٩٤	١٣ إيرادات النشاط
-	-	-	١٧٠,٣٩٤	اجمالي إيرادات النشاط
-	-	-	-	تكاليف النشاط
-	-	-	١٧٠,٣٩٤	مجمل الربح
				يضاف
١٢٣,٩٩٣	٤٧٥,٠٧٦	١١٤,٦٩٣	٣٨٠,٦٤٢	الفوائد البنكية
-	١٢٧,٨٢٧	-	-	فوائد أذون خزانة
-	٣٢,٦١٩	١٧,١٩٥	٣,٤٥٣	أرباح / (خسائر) - مالية
-	-	٨٦,٠٥٣	٨٦,٠٥٣	١٤ إيراد التزام ضريبة مؤجلة
-	-	١٠٠,٠٠٦	١٠٠,٠٠٦	١٥ إيرادات أخرى
				يخصم
(٤٣٠,٤٥٥)	(٢,٠٢٩,٦٨٩)	(٣٨٩,٣٠٥)	(١,٣٠٧,٩٥٠)	١٦ مصروفات عمومية وإدارية
-	(٢٥,٥٦٥)	-	(٣٤,٠٧٩)	ضرائب على فوائد اذون خزانة
-	(١١,٣٧٣)	(٩,٩٥٥)	(٢٩,٩١٧)	مصروفات التداول
-	-	(٢٥,٦٨٥)	(٢٥,٦٨٥)	خسائر ائتمانية متوقعة
(٦٢,٦٥٣)	(١٨٧,٩٥٨)	-	-	إهلاكات أصول ثابتة
(٢٣,٠٠٠)	(٧٧,٠٠٠)	(٢,٠٠٠)	(٤٠,٠٠٠)	بدلات حضور ومكافآت اعضاء مجلس الإدارة
(٣٩٢,١١٥)	(١,٦٩٦,٠٦٣)	(١٠٨,٩٩٨)	(٦٩٧,٠٨٣)	صافي خسائر الفترة قبل الضرائب
-	-	-	-	ضريبة الدخل
(٣٩٢,١١٥)	(١,٦٩٦,٠٦٣)	(١٠٨,٩٩٨)	(٦٩٧,٠٨٣)	صافي خسائر الفترة بعد الضرائب
(٠,٠٢٠)	(٠,٠٨٥)	(٠,٠٠٥)	(٠,٠٣٥)	١٧ نصيب السهم من الخسائر



تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة الدخل الشامل

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣

من ٢٠٢٢-٧-١ حتى ٢٠٢٢-٩-٣٠	من ٢٠٢٢-١-١ حتى ٢٠٢٢-٩-٣٠	من ٢٠٢٣-٧-١ حتى ٢٠٢٣-٩-٣٠	من ٢٠٢٣-١-١ حتى ٢٠٢٣-٩-٣٠
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
(٣٩٢,١١٥)	(١,٦٩٦,٠٦٣)	(١٠٨,٩٩٨)	(٦٩٧,٠٨٣)
-	-	٧٩٤,٦٠٠	٧٩٤,٦٠٠
(٣٩٢,١١٥)	(١,٦٩٦,٠٦٣)	٦٨٥,٦٠٢	٩٧,٥١٧

صافي خسائر الفترة بعد الضرائب
مجموع بنود الدخل الشامل عن الفترة
إجمالي الدخل الشامل



تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة التغير في حقوق الملكية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣

الأجمالي	أرباح / (خسائر) الفترة	(الخسائر) المرحلة	الأحتياطي القانوني	رأس المال المدفوع
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
٣,٤٩٢,٧٣٩	٩,٥٦٢	(٥٢٩,١٨٩)	١٢,٣٦٦	٤,٠٠٠,٠٠٠
-	(٩,٥٦٢)	٩,٥٦٢	-	-
١٦,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	١٦,٠٠٠,٠٠٠
(١,٦٩٦,٠٦٣)	(١,٦٩٦,٠٦٣)	-	-	-
١٧,٧٩٦,٦٧٦	(١,٦٩٦,٠٦٣)	(٥١٩,٦٢٧)	١٢,٣٦٦	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
١٧,٥٨٨,٤٣٦	(١,٩٠٤,٣٠٣)	(٥٢٠,١٠٥)	١٢,٨٤٤	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
-	١,٩٠٤,٣٠٣	(١,٩٠٤,٣٠٣)	-	-
٩٧,٥١٧	٩٧,٥١٧	-	-	-
١٧,٦٨٥,٩٥٣	٩٧,٥١٧	(٢,٤٢٤,٤٠٨)	١٢,٨٤٤	٢٠,٠٠٠,٠٠٠

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢
المحول إلى الأرباح المرحلة
زيادة رأس المال
صافي (خسائر) الفترة
الرصيد في ٣٠ - سبتمبر- ٢٠٢٢
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣
المحول إلى (الخسائر) المرحلة
صافي أرباح / (خسائر) الفترة
الرصيد في ٣٠ - سبتمبر- ٢٠٢٣



تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها



قائمة التدفقات النقدية

الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣

أنشطة التشغيل

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

صافي (خسارة) الفترة

يتم تسويتها بـ:

صافي التغير في الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من

خلال الدخل الشامل الأخر

التزامات ضريبية مؤجلة

إهلاك الأصول الثابتة

إيرادات أخرى

(خسائر) التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل

التغير في:

مدينون وأرصدة مدينة أخرى

داننون وأرصدة دائنة أخرى

المخصصات

صافي التدفقات النقدية (المستخدمة) في أنشطة التشغيل

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار

استثمارات في أوراق مالية

متحصلات من بيع أصول ثابتة

الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة

صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار

التدفقات النقدية من أنشطة التمويل

أذون خزانة

زيادة رأس المال

صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل

صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة

النقدية وما في حكمها أول الفترة

النقدية وما في حكمها آخر الفترة

الفترة من ٢٠٢٢-١-١ حتى ٢٠٢٢-٩-٣٠	الفترة من ٢٠٢٣-١-١ حتى ٢٠٢٣-٩-٣٠
(١,٦٩٦,٠٦٣)	(٦٩٧,٠٨٣)
-	٧٩٤,٦٠٠
-	(٨٦,٠٥٣)
١٨٧,٩٥٨	-
-	(١٠٠,٠٠٦)
(١,٥٠٨,١٠٥)	(٨٨,٥٤٢)
(٩٤١,٨٨٠)	٢٩٠,٤٧٥
(١,٩٣٢,٧٨٠)	(٢٢٧,٥١٧)
-	(٢٣٢,٤٣١)
(٤,٣٨٢,٧٦٥)	(٢٥٨,٠١٤)
(٦٠١,٢٤٥)	(٣,٩٨٢,٠٩٣)
-	٣٩٥,١٩٤
-	(١,٩٩٥,٠٠٠)
(٦٠١,٢٤٥)	(٥,٥٨١,٨٩٨)
(٨,٣٧٢,١٧٣)	١٠,٢٩٧,٣٨٩
١٦,٠٠٠,٠٠٠	-
٧,٦٢٧,٨٢٧	١٠,٢٩٧,٣٨٩
٢,٦٤٣,٨١٧	٤,٤٥٧,٤٧٦
١٧,٠٣٤	٤١٦,١١١
٢,٦٦٠,٨٥١	٤,٨٧٣,٥٨٧



تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها



١- تعديل النظام الأساسى (اسم الشركة - نشاطها التجارى - المقر)

بناء على الجمعية العمومية الغير عادية المنعقدة بتاريخ ١٨ اغسطس ٢٠٢٢ تمت الموافقة على تعديل البنود التالية من النظام الأساسى للشركة وصحيفة الشركات بعد موافقة هيئة الرقابة المالية رقم ١٥٧٩ بتاريخ ١٥-٩-٢٠٢٢

١-١ اسم الشركة

تم تعديل اسم الشركة من بورسعيد للتنمية الزراعية والمقاولات إلى مركز القابضة للاستثمارات المالية ش.م.م

٢-١ غرض وانشطة الشركة بعد التعديل

نصت المادة (٣) من النظام الأساسى ان نشاط الشركة الإشتراك فى تأسيس الشركات أوزيادة رؤوس أموالها

وبناء على ما سبق نشاط الشركة يخضع حالياً لأحكام قانون رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولأحته التنفيذية وقانون القيد والايدياع المركزى رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ولأحته التنفيذية وقواعد الحوكمة الصادرة عن الهيئة وقواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية المقيدة بالبورصة بالنسبة للشركة المصدرة لهذه الأوراق وايه قرارات أخرى ذات الصلة والصادرة عن الهيئة.

٣-١ مقر الشركة

كما نصت المادة (٤) من النظام الأساسى على ان يكون مقر الشركة فى شارع ٣/٤ عمارة رقم ٢٣٨ الدور الأول شقة ٢ - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة

٤-١ مدة الشركة

كما نصت المادة (٥) من النظام الأساسى المعدل المدة المحددة ٢٥ سنة تبدأ من ٢٠-٩-٢٠٢٢ إلى ١٩-٩-٢٠٤٧

٥-١ السجل التجارى

كما تم اجراء هذه التعديلات فى السجل التجارى تحت رقم ٣١٣٥٣ سجل تجارى العبور





٢- السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعداد القوائم المالية:

٢-١ أسس إعداد القوائم المالية

أعدت القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين ذات العلاقة، وعلى أساس التكلفة التاريخية.

إن إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب استخدام تقديرات وفروض تؤثر على قيم الأصول والالتزامات الواردة بالميزانية وعلى الإفصاح عن الأصول والالتزامات المحتملة في تاريخ القوائم المالية، وكذلك على الإيرادات والمصروفات خلال السنة المالية، وعلى الرغم من أن هذه التقديرات يتم إعدادها طبقاً لأفضل المعلومات المتاحة للإدارة عن الظروف والأحداث الجارية إلا أن الناتج النهائي قد يختلف عن هذه التقديرات

تم اعتماد القوائم المالية للشركة عن الفترة المالية المنتهية فى ٢٠٢٣/٩/٣٠ طبقاً لقرار مجلس الادارة المنعقد فى ٢٠٢٣/١١/١٢ .

٢-٢ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

(١) عملة العرض

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والتي تمثل عملة التعامل للشركة.

(٢) المعاملات والأرصدة

يتم ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل باستخدام أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. ويدرج في قائمة الدخل وأرباح وخسائر فروق العملة الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وكذلك الناتجة عن إعادة تقييم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية

يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ الاعتراف الأولي.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ التي تحددت فيه القيمة العادلة.

٢-٣ إهلاك الأصول الثابتة

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مطروحاً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسارة المجمعة الناتجة عن الإضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية كافة المصروفات المرتبطة باقتناء الأصل وجعله صالحاً للاستخدام في الغرض المعد لأجله.

يتم استخدام طريقة القسط الثابت للإهلاك بحيث يتم تخفيض قيمة الأصل إلى قيمته التخريدية على مدار العمر الإنتاجي المقدر فيما عدا الأراضي التي لا تعتبر أصل قابل للإهلاك.





٢-٤ انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل

عندما يكون هناك أحداث أو تغيير في الظروف قد تعطى مؤشرات على أن القيمة الدفترية للأصول طويلة الأجل قد لا يتم استردادها فإنه يتم فحص هذه الأصول بما فيها الشهرة والأصول غير الملموسة لتحديد قيمة خسائر انخفاض القيمة ويعترف بخسائر انخفاض القيمة في قائمة الدخل بمبلغ الزيادة في القيمة الدفترية عن القيمة المتوقع استردادها، والتي تمثل صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة المتوقع استردادها من استخدامه أيهما أعلى. ولأغراض تقدير قيمة الانخفاض في قيمة الأصل، فإنه يتم تجميع الأصول في أدنى مستوى يكون فيه تدفقات نقدية مستقلة.

يتم إلغاء خسائر انخفاض القيمة المعترف بها في السنوات السابقة عندما يكون هناك مؤشر على أن هذه الخسائر لم تعد موجودة أو انخفضت، ويجب ألا تتعدى القيمة الدفترية الزائدة للأصل القيمة التي كان يتم تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

٢-٥ العملاء

يتم إثبات العملاء بالمبلغ الأصلي للفواتير ناقصاً المجمع المكون لمواجهة انخفاض قيمة تلك المدنيين. ويتم تكوين مجمع انخفاض قيمة المدنيين عندما يكون هناك أدلة موضوعية على أن الشركة لن تتمكن من تحصيل كل المبالغ المستحقة طبقاً للشروط الأصلية للتعاقد، ويمثل مجمع انخفاض القيمة في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد وتتمثل في التدفقات النقدية المتوقعة. ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر الفائدة السوقي للمدنيين المماثلين إذا كان ذلك مؤثراً.

٢-٦ النقدية وما في حكمها

تظهر النقدية وأرصدة البنوك في الميزانية بالتكلفة، ويتم عرض أرصدة بنوك سحب على المكشوف ضمن القروض والسلفيات كجزء من الالتزامات المتداولة في الميزانية. لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها النقدية بالخبزينة والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات الأخرى القصيرة الأجل وعالية السيولة والتي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر وكذلك أرصدة بنوك سحب على المكشوف.

٢-٧ الاحتياطي القانوني

ينص النظام الاساسى للشركة على اقتطاع مبلغ يوازى ٥% من الارباح السنوية لتكوين الاحتياطي القانوني ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرا يوازى نصف راس مال الشركة المصدر ومتى نقص الاحتياطي عن هذا الحد يتعين العودة الى الاقتطاع.

٢-٨ الأطراف ذوي العلاقة

تتمثل الأطراف ذات العلاقة في كل من الشركات الشقيقة وكبار المساهمين والمديرين والإدارة العليا للشركة، وتمثل أيضا الشركات المسيطر عليها أو خاضعة لسيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر من قبل تلك الأطراف ذات العلاقة. ويتم اعتماد الشروط والسياسات التسعيرية للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من قبل مجلس الإدارة.





٢-٩ الأصول المحتفظ بها لغرض البيع

تتمثل الأصول المحتفظ بها لغرض البيع في الأصول التي من المتوقع أن يتم استرداد قيمتها الدفترية بشكل أساسي من صفقة بيع وليس من الاستمرار في استخدامها على أن يكون احتمال بيع الأصل عالياً وذلك من خلال خطة لبيع وتسويق الأصل ويتم قياس الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع على أساس القيمة الدفترية لتلك الأصول وتحميل قائمة الدخل بالخسائر الناجمة عن اضمحلال قيمة تلك الأصول - إن وجدت.

٢-١٠ أدون الخزنة

يتم التقييم طبقاً لسعر الشراء مضافاً اليه الفائدة المستحقة من تاريخ الشراء وحتى تاريخ المركز المالى طبقاً للعائد المحتسب على أساس سعر الشراء .

٢-١١ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع مصروفات النشاط (المصروفات الادارية والعمومية والمصروفات التسويقية) وفقاً لاساس الاستحقاق بادراجها بقائمة الدخل فى الفترة المالية التى تحققت فيها هذه المصروفات .

٢-١٢ مزايا العاملين

(١) التزامات معاشات التقاعد

يتم الاعتراف بالتزامات نظم مزايا الاشتراك المحدد كمصروف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة ، ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدماً كأصل الى الحد الذى تؤدي به الدفعة المقدمة الى تخفيض الدفعات المستقبلية أو استرداد نقدى .تساهم الشركة فى نظام التأمينات الاجتماعية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ ، يساهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون فى النظام بنسبة ثابتة من الاجور ، يقتصر التزام الشركة فى قيمة مساهمتها ، وتحمل مساهمة الشركة بالارباح والخسائر طبقاً لاساس الاستحقاق .

(٢) حصة العاملين فى الأرباح

تدفع الشركة ١٠٪ من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين فى الأرباح ويعترف بحصة العاملين فى الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح فى حقوق الملكية والتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة لمساهمي الشركة. ولا تسجل أى التزامات بحصة العاملين فى الأرباح غير الموزعة.





٢-١٣ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما يكون هناك التزام قانوني أو حكمي حالي كنتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام للموارد لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام. وعندما يكون من المتوقع استرداد هذا المخصص أو جزء منه كما في حالة وجود تغطيه تأمينيه، فإن القيمة المتوقع استردادها يتم تسجيلها كأصل مستقل ولكن فقط عندما يكون هذا الاسترداد مؤكد بدرجة عالية ويتم إعادة النظر فى تاريخ اعداد كل ميزانية ويتم تسويتها لتعكس افضل تقدير حال.

٢-١٤ الدائون

تثبت الدائون بصفة عامة بقيمة البضائع والخدمات المستلمة من الغير، سواء وردت عنها فواتير أم لا. وعندما يكون ذلك مادياً، تثبت البضائع والخدمات المستلمة وكذلك الدائون التجاريون بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة المتوقعة باستخدام معدل الفائدة للقروض المماثلة.

٢-١٥ تحقق الإيراد

يتم الاعتراف بالايادات من العقود مع العملاء عندما يتم تحويل اسيطره على البضائع او الخدمات الى العميل حسب القيمة التى تعكس العوض الذى تتوقع الشركة استحقاقه مقابل هذا التحويل .

تقوم الشركة بإثبات الايرادات من العقود مع العملاء باتباع المعيار المصري رقم (٤٨) باتبع الخطوات التالية

- ١- تحديد العقد مع العميل (يعرف العقد بأنه اتفاقية بين طرفين او اكثر تنشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ وتوضح الاسس والمعايير التى يجب الوفاء بها لكل عقد).
- ٢- تحديد التزامات الاداء فى العقد (ان التزام الاداء هو عبارة عن تعهد ينص عليه العقد مع العميل بتحويل سلعة او خدمة الى العميل).
- ٣- تحديد سعر المعاملة (يمثل سعر المعاملة مبلغ العوض الذى تتوقع الشركة ان يكون لها حق فيه مقابل تحويل السلع او الخدمات المتعهد بها الى العميل باستثناء المبالغ التى يتم تحصيلها بالنيابة عن اطراف ثالثة.
- ٤- تخصيص سعر المعاملة على التزامات الاداء المنصوص عليها فى العقد .(بالنسبة للعقود التى تشمل على أكثر من التزام اداء، ستقوم الشركة بتخصيص سعر المعاملة على كل التزام اداء وذلك بالمبلغ الذى تتوقع الشركة أن تكون لها الحق فيه مقابل الوفاء بكل التزام أداء)
- ٥- اثبات الايرادات عند وفاء المنشأة بالتزام الاداء .

٣-١٥ إيرادات الفوائد

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي ، ويذكر إيراد الفوائد بقائمة الدخل ضمن إيرادات النشاط الفوائد الدائنة

١-١٦ توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح فى القوائم المالية فى الفترة التى تفر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات.





١٧-١ المحاسبة عن ضريبة الدخل والضريبة المؤجلة :

ضريبة الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على أرباح أو خسائر العام كل من ضريبة الدخل عن العام والضريبة المؤجلة ويتم إثباتها بقائمة الدخل عن العام باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية والتي يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية. هذا ويتم إثبات ضريبة الدخل على صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية بالإضافة للفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

الضريبة المؤجلة

ويتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيمة الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للشركة عندما يكون هناك طمأنينة بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

١٨-١ قائمة التدفقات النقدية :-

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة، ولغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتم تعريف النقدية وما فى حكمها على أنها أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك.

١٩-١ أهداف وإساليب وسياسات إدارة رأس المال

إن سياسة الشركة هى الإحتفاظ برأس مال قوى بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والجهات الرقابية وكذا لمقابلة التطورات المستقبلية للنشاط.

ويتولى مجلس إدارة الشركة متابعة العائد على رأس المال والذي تحددته الشركة بأنه صافى إيرادات التشغيل مقسوماً على إجمالى حقوق الملكية كما يراقب مجلس إدارة الشركة مستوى توزيعات الأرباح للمساهمين.

ويسعى مجلس إدارة الشركة لإجراء توازن بين العوائد الأعلى التى يمكن أن تتحقق مع المستويات العليا للإقراض والمزايا والضمانات المقدمة عن طريق الحفاظ على مركز رأس مال سليم. ولا توجد أية تغيرات فى إستراتيجية الشركة فى إدارة رأس المال خلال الفترة كما أن الشركة لا تخضع لمتطلبات خارجية مفروضة من الجهات الرقابية وقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ على رأس المال الخاص بها.

وقد تم تغيير نشاط الشركة الرئيسي من شركة مساهمة تعمل فى مجال التنمية الزراعية والمقاولات إلى شركة قابضة للاستثمارات المالية تتبع هيئة الرقابة المالية فى ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٢ حيث تم نقل مظلة القانون من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ إلى مظلة القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢. بالإضافة إلى تغيير الإدارة لتتماشى مع متطلبات هيئة الرقابة المالية، مما أدى إلى توقف مبني للنشاط الرئيسي لشركة بورسعيد للتنمية الزراعية والمقاولات وهو الأسم والنشاط القديم لشركة مركز القابضة للاستثمارات المالية. وبالفعل قامت الشركة بنقل حق الانتفاع للمصنع الكائن فى جنوب بورسعيد إلى شركة مركز القابضة وكذا بعد أصبحت شركة قابضة للاستثمار تم تحقيق إيرادات من عوائد انون خزانة وإيرادات محققة من الاستثمار فى الأوراق المالية وايضا الاستحواذ على نسبة ٩,٥% من اسهم شركة ميدكاب لتداول الأوراق المالية. وهى احدى الشركات التابعة للشركة القومية القابضة احد الشركات التى ادرجت ضمن اسباب زيادة رأس المال



٢- السياسات المحاسبية الهامة - تابع

٢٠- ١ استخدام التقديرات والحكم الشخصى

إن اعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية تتطلب استخدام تقديرات وفروض تؤثر على قيم الأصول والالتزامات الواردة بالميزانية وعلى الإفصاح عن الأصول والالتزامات المحتملة فى تاريخ القوائم المالية وكذلك على الإيراد والمصروفات خلال السنة المالية وعلى الرغم من أن هذه التقديرات يتم اعدادها طبقاً لافضل المعلومات المتاحة للإدارة عن الظروف والاحداث الجارية الا أن النتائج النهائية قد يختلف عن هذه التقديرات

٢٠- ٢ الإلتزامات العرضية

تظهر الإلتزامات العرضية والتي تدخل فيها الشركة طرفاً خارج الميزانية تحت بند "الإلتزامات العرضية" باعتبارها لا تمثل إلتزامات فعلية فى تاريخ الميزانية.

٢١- الأدوات المالية

تصنيف وقياس الأصول المالية والإلتزامات المالية.

يحتوي المعيار المحاسبى المصرى رقم ٤٧ الأدوات المالية على ثلاث فئات تصنيف رئيسية للأصول المالية تقاس بالتكلفة المستهلكة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر. يعتمد تصنيف الأصول المالية بموجب المعيار المحاسبى المصرى رقم ٤٧ الأدوات المالية" بشكل عام على نموذج الأعمال الذي يتم فيه إدارة الأصل المالى وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة به.

يلغى المعيار المحاسبى المصرى رقم ٤٧ الأدوات المالية" المعيار المحاسبى المصرى رقم ٢٦ الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" السابقة المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والقروض والذمم المدينة والمتاحة للبيع.

ومع ذلك، فإن المعيار المحاسبى المصرى رقم ٤٧ الأدوات المالية" يحتفظ إلى حد كبير بالمتطلبات الحالية في المعيار المحاسبى المصرى رقم ٢٦ الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" لتصنيف وقياس الإلتزامات المالية يوضح الجدول التالي تصنيف وقياس الأصول المالية للشركة بموجب معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ الأدوات المالية - الاعتراف والقياس ومعيار المحاسبة المصرية رقم ٤٧ الأدوات المالية :

ويتم تصنيفها كما يلي:

- الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

يحتفظ بالأصل المالى ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد. البيع هو حنث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الإدارة المالية. أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. أن تتم عملية توثق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار

- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

يحتفظ بالأصل المالى ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية





- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة، إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع. هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي التحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج

تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بإجراء تقييم النموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة، تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية، وخصوصيا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو مسابقة له الأصول المالية مده الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة الشركة ؛

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر.

عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة و اسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن الشركة لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

إضمحلال قيمة الأصول

يستبدل المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ الأدوات المالية نموذج الخسارة المتكبدة في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ الأدوات المالية - الاعتراف والقياس بنموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL). ينطبق نموذج إضمحلال القيمة الجديد على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والعملاء.

بالنسبة لمديونيات العملاء التي انخفضت قيمتها، يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة وفقا للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي طبقا للعقد المبرم.

الخسائر الائتمانية المتوقعة في تقدير مرجح لخسائر الائتمان. يتم قيامها مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة استلامها، واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر (أي حجم الخسارة إذا كان هناك تعثر) يؤخذ في الاعتبار ويستند التقييم ذي الصلة إلى بيانات التأخير التاريخية المعدلة بواسطة عوامل محددة للعملاء والمعلومات المستقبلية التي تشمل عوامل الاقتصاد الكلي.

تحدد الشركة القيم المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة بناء على عدد أيام التأخير والتي يتم تحديدها لتكون تنبؤية المخاطر الخسارة وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ الأدوات المالية.

ينتج عن محددات الخسائر الائتمانية المتوقعة ثلاثة سيناريوهات (احتمالية التعثر - القيمة المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة - معدل الخسارة عند التعثر).

يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة على ثلاثة مستويات الأسبوعي - الأفضل - الأسوء لجميع المراحل الثلاثة (١٢ شهرا وخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر).

يتم شطب مديونية العملاء (إما جزئيا أو كليا) عندما لا يكون هناك توقع معقول لاسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. هذا هو الحال بشكل عام عندما تقرر الشركة أن المديون ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب.



يتم إجراء هذا التقييم على مستوى فردي لكل عميل. يتم تضمين عمليات استرداد المبالغ التي تم شطبها سابقاً ضمن "خسائر إضمحلال قيمة الأدوات المالية في قائمة الأرباح و الخسائر والدخل الشامل الأخر.

يمكن أن تظل الأصول المالية التي تم شطبها خاضعة للإجراءات القانونية تطبيقاً لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

ويتم تطبيق منهاجاً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استناداً إلى التغيير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولى بها على النحو التالي:

- المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولى والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى أو التي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبياً. بالنسبة لهذه الأصول، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً وتحسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان). خسارة الإيتمان المتوقعة على مدى ١١ شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ القوائم المالية

- المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة يتم الاعتراف بخسائر الائتمان متوقعة على مدى الحياة اتات الأصول ولكن يستمر احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول. خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة في الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية

- المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر انقضاء متوقعة على مدى الحياة

الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة بخلاف الأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل ميزانية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال اذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الاستردادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلية وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قائمة الدخل.

تتمثل القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الاستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر.

يتم مراجعة خسائر الاضمحلال المعترف بها في الفترات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ الميزانية. وفي حالة وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الاضمحلال وذلك في حدود التي لا تتجاوز فيها القيمة الدفترية للأصل قيمته التي كان سيتم تحديدها (بعد خصم الإهلاك) لو لم يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال.



تعتمد الشركة فى احتساب الانخفاض فى القيمة على موازنة مفصلة واحتسابات التنبؤات، والتي يتم اعدادها بشكل منفصل لكل وحدة توليد نقد تابعة للشركة حيث يتم تخصيص الأصل الفردي تغطي الموازنة التنبؤات عادة فترة من سنة إلى خمس سنوات، يتم احتساب معدل النمو طويلة الأجل ويتم تطبيقه على التدفقات النقدية المستقبلية للمشروع بعد العام الخامسة.

يتم إدراج خسائر الانخفاض فى القيمة فى قائمة الدخل الشامل المستقلة ضمن بنود المصروفات التي تتوافق مع وظيفة الأصل المنخفضة قيمته.

إلغاء الإعتراف بالأصول المالية

تقوم الشركة بإلغاء إثبات الأصل المالي فقط عند:

انقضاء الحقوق التعاقدية فى التدفقات النقدية من الأصل المالي.

تحويل الحقوق التعاقدية فى استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي وتحويل ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل العالى، أو

الإبقاء على الحقوق التعاقدية فى استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي مع تحمل التزاما تعاقديا بدفع التدفقات النقدية إلى واحدة أو أكثر من المسلمين وتحويل ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي.

تحويل الحقوق التعاقدية فى استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي دون تحويل ولا إبقاء ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي إذا لم تكن قد أبقت على السيطرة على الأصل المالي. أو

الإبقاء على الحقوق التعاقدية فى استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، مع تحمل التزاما تعاقدية بأن تدفع التدفقات النقدية إلى واحد أو أكثر من المسلمين دون تحويل ولا إبقاء ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي إذا لم تكن قد أبقت على السيطرة على الأصل المالي.

وعند إلغاء إثبات أصل مالي فى مجمله، فإن الفرق بين القيمة الدفترية (مقاساً فى تاريخ إلغاء الإثبات) و المقابل المستلم (بما فى ذلك أى أصل جديد تم الحصول عليه مطروحا منه أى التزام جديد تم تحمله) يتم إثباته فى قائمة الدخل .

الالتزامات المالية

يتم تصنيف الالتزامات المالية عند الإثبات الأولى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ويتم اثبات تكاليف المعاملة المباشرة فى قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر عند تكبدها. يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة والتغيرات بما فى ذلك أى مصروف فائدة وتثبت فى الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر

يتم قياس الالتزامات المالية غير المشتقة بداية بالقيمة العادلة ناقصا أى تكاليف مباشرة متعلقة بالمعاملة لاحقا للإثبات الأولى يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي





التصنيف والقياس اللاحق

تقوم الشركة بتصنيف جميع الالتزامات المالية كما تم قياسها في وقت لاحق بالتالية المستهلكة فيما عدا الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح او الخسارة والدخل الشامل الاخر - الالتزامات المالية التي تنشأ عند تحويل أصل مالي غير مؤهل للاستبعاد أو عند تطبيق طريقة المشاركة المستمرة

٧/٢/٣ قياس القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو الأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوي بها تلك الالتزامات. في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهرية- أسلوب التدفقات النقدية المخصومة أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٣ - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

الاسم	راس المال	عدد الاسهم	سعر السهم	القيمة الاسمية	نسبة الاستحواذ
ميد كاب لتداول الاوراق المالية	٢١,٠٠٠,٠٠٠	١٩٩,٥٠٠	١٠	١,٩٩٥,٠٠٠	٪٩,٥٠
الاجمالي	٢١,٠٠٠,٠٠٠	١٩٩,٥٠٠	١٠	١,٩٩٥,٠٠٠	٪٩,٥٠

تم الاستحواذ على نسبة ٩,٥٪ من أسهم شركة ميدكاب لتداول الأوراق المالية بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم في ٢ فبراير ٢٠٢٣ بقيمة ١,٩٩٥,٠٠٠ مليون جنيه وهى احد الشركات المستهدف الاستحواذ عليها بناء على اسباب زيادة رأس المال الأخير فى يناير ٢٠٢٢.



٤- الأصول الثابتة (بالصافى)

الإجمالي	الأجهزة الكهربائية	الأثاث	التجهيزات والتركيبات	المعدات والآلات	المباني	الأراضي	البيان
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٦,٨٤٠,٩٩٣	٨٦,٣٩٨	٨٤,٠٠٠	٧٩٥,٦٩٣	٩٢٤,٠٠٠	٢,٩٧٥,٠١٢	١,٩٧٥,٨٩٠	التكلفة الدفترية في ٢٠٢٣/١
٦,٨٤٠,٩٩٣	٨٦,٣٩٨	٨٤,٠٠٠	٧٩٥,٦٩٣	٩٢٤,٠٠٠	٢,٩٧٥,٠١٢	١,٩٧٥,٨٩٠	التكلفة الدفترية في ٢٠٢٣-٩-٣٠
(١,٣٩٥,٣٨٢)	(٨٦,٣٩٧)	(٧١,٨٦٣)	(١٠٤,١٧٧)	(٨٣١,٦٠٠)	(٣٠١,٣٤٤)	-	مجمع الإهلاك في ٢٠٢٣/١
(١,٣٩٥,٣٨٢)	(٨٦,٣٩٧)	(٧١,٨٦٣)	(١٠٤,١٧٧)	(٨٣١,٦٠٠)	(٣٠١,٣٤٤)	-	مجمع الإهلاك في ٢٠٢٣-٩-٣٠
٥,٤٤٥,٦١١	١	١٢,١٣٧	٦٩١,٥١٦	٩٢,٤٠٠	٢,٦٧٣,٦٦٨	١,٩٧٥,٨٩٠	إعادة تويب
-	-	-	-	-	-	-	الصافى في ٢٠٢٣-٩-٣٠
٥,٤٤٥,٦١١	١	١٢,١٣٧	٦٩١,٥١٦	٩٢,٤٠٠	٢,٦٧٣,٦٦٨	١,٩٧٥,٨٩٠	الصافى في ٢٠٢٢-١٢-٣١

أ- لم يتم حساب إهلاكات للفترة نظراً لتوقف مقومات المصنع عن التشغيل مقياساً للمعيار رقم ١٠ الفقرة ٥٥ (أ) وذلك لأنها محتفظ بها لغرض البيع

ب- يتضمن بند الأرض الزراعية مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ الف جنيه قيمة ارض زراعية مساحتها ٣,٥ فدان يضاف إليها مبلغ ٤٧٥,٨٩٠ الف جنيه قيمة تكاليف شق تربة من مصدر المياه الى حدود الأرض هذه الأرض مقدمة من محمد السيد عاشور رئيس مجلس الإدارة السابق ومساهم بذات الشركة واخرون لصالح شركة بورسعيد للتنمية الزراعية والمقاولات ش.م.م ولم يتم تسجيلها لصالح الشركة حتى تاريخه وجرى المضى فى اجراءات التسجيل او بيع الأرض الزراعية ايها يحقق المنفعة الاقتصادية المرجوة وخاصة بعد استبدال أنشطة الشركة طبقاً للتعديل الأخير فى نشاط الشركة سبق ذكره فى الايضاح رقم ٢-١

ج- تم تعديل حق تخصيص الأرض المقام عليها المصنع باسم ركاز القابضة للاستثمارات المالية

د- يتمثل بند الآلات والمعدات والتجهيزات والتركيبات والأجهزة الكهربائية فى المقومات المادية للمصنع المتوقف عن الانتاج منذ عام ويتم حساب الاهلاكات السنوية وفقاً للمعدلات الموضحة فى السياسات المحاسبية.

هـ- تبلغ قيمة الأصول المتوقفة عن الانتاج الأرض الزراعية - المصنع = ١,٩٧٥,٨٩٠

ز- ونظراً لتغيير غرض ونشاط الشركة فأصبحت هذه الأصول أصول محتفظ بها بغرض البيع (سوف يتم تأسيس شركة منبثقة من ركاز القابضة ذات نشاط صناعى ونقل هذه الأصول لها)



جنيه مصرى

مركز القابضة للاستثمارات المالية ش.م.م
سابقاً بورسعيد للتنمية الزراعية والمقاولات
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣

٥ - أصول محتفظ بها بغرض البيع

٣١ ديسمبر، ٢٠٢٢	٢٠٢٣، سبتمبر، ٢٠٢٣
-	١,٩٧٥,٨٩٠
-	٢,٦٧٣,٦٦٨
-	-
-	٤٨٨,٧٢٦
-	١٢,١٣٧
-	١
-	٥,١٥٠,٤٢٢

تم البدء فى التخلص من الأصول المحتفظ بها بغرض البيع عن طريق استبعاد بند الآلات والمعدات وجزء من بند التجهيزات والتركيبات كمرحلة أولية على أن يتم التخلص من باقى الأصول المتاحة للبيع فى أقرب وأنسب فرصة استثمارية لتحقيق أكبر منفعة اقتصادية ممكنة مما يعود بالنفع على مصالح السادة المساهمين بالشركة .

نظرا لتغيير غرض ونشاط الشركة فأصبحت هذه الأصول اصول محتفظ بها بغرض البيع (سوف يتم تأسيس شركة منبقة من مركز القابضة ذات نشاط صناعى ونقل هذه الأصول لها)



٦- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٣١ ديسمبر, ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر, ٢٠٢٣	
٨٠٥,١٦٥	١٣,١٦٤	ارصدة مدينة أخرى
٢٤,٠٩٠	-	مصروفات مقدمة
٥٧	-	ضرائب خصم منبع
١٢٠,٠٠٠	-	اوراق قبض
٣٦,٠٠٠	٣٦,٠٠٠	تأمين لدى الغير
٦٣,٨٠٠	٢,٦٩٥	العهد
٢٠٢,٦١١	-	عوائد اذون خزانة مستحقة عن الفترة
١٢,٥٥٠	٩٢٣,٥٩٣	نقدية بالمحفظة (شركة ميد كاب لتداول الأوراق المالية)
-	(١,٦٥٤)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
١,٢٦٤,٢٧٣	٩٧٣,٧٩٨	

- تتمثل الأرصدة المدينة الأخرى في الأرصدة المتبقية من الدفعات النقدية المنصرفة لإحدى الشركات المستهدفة للإستحواذ من قبل شركة ركاز القابضة بورسعيد للتنمية الزراعية سابقا بعد تعديل اغراض الشركة الى شركة قابضة واعتمادها وفقا للاجراءات النظامية
- تم اثبات مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للمدينون والأرصدة المدينة والنقدية ومافى حكمها وفقا لتقرير نتائج قياس الاضمحلال في قيمة الأصول المالية فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ ووفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم ٤٧.

٧- استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الاخر

٣١ ديسمبر, ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر, ٢٠٢٣	
٨١٧,٩٠٧	٤,٨٠٠,٠٠٠	دلنا للطباعة والتغليف
٨١٧,٩٠٧	٤,٨٠٠,٠٠٠	

- محفظة اوراق مالية (سهم دلنا للطباعة والتغليف) ويتم التعامل على هذه المحفظة من خلال شركة ميدكاب لتداول الاوراق المالية ويتم ادارة المحفظة بمعرفة ادارة الشركة متمثلة فى رئيس مجلس الادارة ويتم تقديرها بالقيمة السوقية طبقا للسياسة المحاسبية المتبعة للشركة ويتم الاحتفاظ بهذه الاوراق المالية بغرض المتاجرة كما يتم عمل اعادة تقييم للمحفظة فى نهاية كل فترة مالية.
- تم ايداع مبلغ ٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠٢٣ لتمويل المحفظة الاستثمارية لزيادة الفرص الاستثمارية للمحفظة وادراج أرباح من خلال المحفظة لتحسين وضع الشركة المالى عن طريق تنوع الايرادات .



٨ - اذون خزانة

٣١ ديسمبر, ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر, ٢٠٢٣	
١٠,٥٠٠,٠٠٠	-	اذون خزانة قيمة اسمية
(٢٠٢,٦١١)	-	عوائد مستحقة عن الفترة
١٠,٢٩٧,٣٨٩	-	

- تم استحقاق اذون الخزانة التالي ذكرها في مواعيدها المحددة
- ٢ مليون اذون خزانة بفائدة ١٥٪ لمدة ٩٠ يوم للفترة من ٥ اكتوبر ٢٠٢٢ حتى ٣ يناير ٢٠٢٣
- ٨,٥ مليون اذون خزانة بفائدة ١٧٪ لمدة ٧٩ يوم للفترة من ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٢ حتى ١٤ فبراير ٢٠٢٣

٩ - النقدية وما فى حكمها

٣١ ديسمبر, ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر, ٢٠٢٣	
٨٠,٥٣٢	١٢٢,٩١٧	نقدية بالصندوق
٣٣٥,٥٧٩	٤,٧٧٤,٧٠١	نقدية بالبنوك
	(٢٤,٠٣١)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
٤١٦,١١١	٤,٨٧٣,٥٨٧	

تتمثل النقدية بالبنوك فى الأرصدة التالية:

٣١ ديسمبر, ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر, ٢٠٢٣	
١,٨٣٠	١,٨٣٠	رصيد حساب جارى بدون فائدة لدى بنك العربى الأفريقى
-	٤,٠٠٠,٠٠٠	رصيد حساب ودائع لأجل لدى بنك قطر الوطنى QNB
٣٣٠,٩٥٢	٧٧٠,٨٧٤	رصيد حساب جارى (ذو فائدة) لدى بنك قطر الوطنى QNB
٢,٧٩٧	١,٩٩٧	رصيد حساب جارى (ذو فائدة) لدى بنك التجارى وFAWB
٣٣٥,٥٧٩	٤,٧٧٤,٧٠١	

- تم ربط ودائع لأجل لدى بنك الاهلى القطرى (QNB) باجمالى مبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى وهم كالاتى:
- ١,٥ مليون جنيه مصرى بفائدة ١٥,٧٥٪ لمدة ستة للفترة من ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣ حتى ١ سبتمبر ٢٠٢٤
- ١,٥ مليون جنيه مصرى بفائدة ١٥,٥٠٪ لمدة ٦ أشهر للفترة من ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣ حتى ٢٨ فبراير ٢٠٢٤
- ١ مليون جنيه مصرى بفائدة ١٥,٠٠٪ لمدة ٣ أشهر للفترة من ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣ حتى ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٣





١٠ - رأس المال

٣٠.٠٠٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠.٠٠٠
٤.٠٠٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠.٠٠٠
٤.٠٠٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠.٠٠٠

رأس المال المرخص به

رأس المال المصدر

بعدد ٢٠ مليون سهم القيمة الاسمية للسهم ١ جنية مصري
رأس المال المدفوع

تم زيادة رأس المال المصدر في ٢٠٢٢/١/٢٠ لعدد ١٦ مليون سهم بقيمة ١ جنية مصري لكل سهم تم سدادها بالكامل وقد تم التأشير بالسجل التجارى بهذه الزيادة بتاريخ ٢٠ - يناير - ٢٠٢٢

هيكل المساهمين (المساهمين الذين يملكون ٥ % فأكثر)

الموقف وفقا للبيان الحالى		الاسم
نسبتها	عدد الأسهم	
%١١,٦٨	٢,٣٣٥,٠٠٠	منال بنت محمد بن احمد الحسن
%٩,٣٤	١,٨٦٧,٤٢٤	تاليا بن احمد بن محمد السنان
%٩,٦٣	١,٩٢٥,٠٠٠	محمد بن احمد بن محمد السنان
%٩,٠٠	١,٧٩٩,٥٤٥	تولين بن احمد بن محمد السنان
%١٠,٦٥	٢,١٢٩,٨٨٠	شركة الانماء للاستثمار
%٤٩,٧٢	٩,٩٤٣,١٥١	آخرون
% ١٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	الاجمالي

الاسم	الوظيفة	عدد الأسهم	نسبه الملكية
احمد بن محمد عبد العزيز السنان	رئيس مجلس الادارة	----	%٠

• مجموعات مرتبطة بالسيد رئيس مجلس الاداره (باجمالى عدد الأسهم ٥,٥٩١,٩٦٩ بنسبة ٢٧,٩٦% من اجمالى اسهم الشركة)

%٩,٣٤	١,٨٦٧,٤٢٤	تاليا بن احمد بن محمد السنان
%٩,٦٣	١,٩٢٥,٠٠٠	محمد بن احمد بن محمد السنان
%٩,٠٠	١,٧٩٩,٥٤٥	تولين بن احمد بن محمد السنان
%٢٧,٩٦	٥,٥٩١,٩٦٩	الاجمالي

١١ - دانون وأرصدة دائنة اخرى

٣١ ديسمبر, ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر, ٢٠٢٣	
٤٩,٣٠١	٤٩,٣٠١	مصلحة الضرائب على المبيعات
-	١,٤٥٠	ضرائب خصم منبع
١٦,٥٨٤	٦,٥١٠	ضريبة كسب عمل
٢٥,٣١٤	٥,١٠٠	مصارييف مستحقة
١٥٠	١٥٠	جارى شركاء
-	١٢,٢٣٦	ضريبة قيمة مضافة
١٧٠,٣٩٣	-	عوائد اذون خزانة لم تحقق بعد
٤٠,٥٢٢	-	ضرائب مستحقة عن عوائد اذون خزانة
٣٠٢,٢٦٤	٧٤,٧٤٧	

١٢ - المخصصات

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣	المكون خلال الفترة	المستخدم خلال الفترة	الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
٦١,٥٣٨	-	(39.431)	٢٢,١٠٧	مخصص التزامات ضريبية
٢٠٣,٠٠٠	-	(١٩٣,٠٠٠)	١٠,٠٠٠	مخصص حق انتفاع الارض والمصنع
٢٦٤,٥٣٨	-	(٢٣٢,٤٣١)	٣٢,١٠٧	الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣

مخصص حق انتفاع الأرض والمصنع تم تكوين هذا المخصص بناء على وجود مطالبات من الجمعية التعاونية الانتاجية لسداد حق انتفاع الشركة من الأرض والمصنع المخصصين لها بجنوب بورسعيد من الجمعية التعاونية وجاءت المطالبات الواردة من الجمعية التعاونية الانتاجية كالتالى :

بيان المطالبة	القيمة
مقابل حق انتفاع 2020	٤٨,٥٤٨
مقابل حق انتفاع 2021	٦٩,٢١٧
مقابل حق انتفاع 2022	٨٠,٤٧١
رسوم رفع مساحى	٣,٠٣٢
رسوم قضائية	١,٧٣٢
الاجمالى في 31 ديسمبر 2022	٢٠٣,٠٠٠



١٣- ايرادات النشاط

بعد تغيير مظلة القانون من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بناء على الفقرة ٢-١ بناء على تغيير نشاط الشركة فأصبح نشاط الشركة يتضمن تأسيس الشركات والاستثمارات المالية فأصبحت فوائد اذون الخزانة وارباح الاستثمارات فى الأوراق المالية من الأنشطة الرئيسية المولدة للإيرادات الشركة وهى كالتالى

من ٢٠٢٣-١-١ حتى ٢٠٢٣-٩-٣٠	من ٢٠٢٣-٧-١ حتى ٢٠٢٣-٩-٣٠	من ٢٠٢٢-١-١ حتى ٢٠٢٢-٩-٣٠	من ٢٠٢٢-٧-١ حتى ٢٠٢٢-٩-٣٠	فوائد اذون خزانة
١٧٠,٣٩٤	جنيه مصرى	٢٠٢٣-٩-٣٠	جنيه مصرى	١٧٠,٣٩٤
١٧٠,٣٩٤	جنيه مصرى	٢٠٢٢-٩-٣٠	جنيه مصرى	١٧٠,٣٩٤
-	جنيه مصرى	٢٠٢٢-٩-٣٠	جنيه مصرى	-
-	جنيه مصرى	٢٠٢٢-٩-٣٠	جنيه مصرى	-
-	جنيه مصرى	٢٠٢٢-٩-٣٠	جنيه مصرى	-
-	جنيه مصرى	٢٠٢٢-٩-٣٠	جنيه مصرى	-

١٤- التزامات ضريبية مؤجلة

يتمثل في قيمة التزامات الضريبة المؤجلة التى تم الانتفاء الغرض منها بتحويل الاصول الثابتة واتاحتها للبيع .

١٥- ايرادات أخرى

- تتمثل الايرادات الأخرى فى مبيعات مخلفات خردة وهى المواتير العاطلة وبيع خط انتاج اعادة تدوير البلاستيك المتهاك بالمصنع المتوقف بجنوب بورسعيد وتم البيع بمبلغ ٣٩٥,١٩٤ جنيه مصرى وتحقيق ربح رأسمالى قدرة ١٠٠,٠٠٦ جنيه مصرى .

١٦- المصروفات الإدارية والعمومية

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
٦٨٢,٥١٦	٦٨١,٦١٥	الأجور والمرتبات
-	٤٩,٠٥٢	أتعاب للغير مقابل خدمات
-	٣,١٠٠	إكراميات وهدايا
٤,٠١٢	٧,٠٥٧	مطبوعات وادوات كتابية
١٤,٦٢٨	١٠,٧١٤	بوفية وضيافة ونظافة
١١,٧٥٦	١٦,٢٤٦	اصلاحات وصيانة ومستلزمات
٦,٠٢٥	٥,٢٧٣	تليفونات وانترنت وبريد
٢٦٣,١٦٥	٥٩,٦٤٧	رسوم حكومية واشتراقات
٧١,٠٠٠	٢١,٨٩٠	مزايا عينية
٣٤,٥٣٠	٣٥,٢٠٠	دعاية وإعلان
-	٢,٧٢٢	التأمينات الاجتماعية
٦,٠٠٠	-	غرامات وجزاءات
٨٥,٠٠٠	١٤,٥٠٠	مقابل خدمات (استشارات - سمسة)
١٧,٩٣٨	١٤,٤٣٧	نقل وانتقالات
٨,٧١٤	١,٣٧٩	كهرباء ومياه وغاز
١٩٧,٧٠٠	٢١٦,٨١٠	الاجار
٢٥,٤٧٢	٥,١٠٣	مصروفات بنكية
٢١٥,٥٩٤	-	مصروف ضريبى
٣٠١,٠٠٧	٩١,٩٤٥	رسوم اعادة التخصيص (ارض المصنع)
٨٤,٦٣٢	٧٠,٩٠٠	اتعاب مهنية
-	٣٦٠	مصروفات أخرى
٢,٠٢٩,٦٨٩	١,٣٠٧,٩٥٠	



١٧ - نصيب السهم من أرباح / (خسارة) الفترة

تم حساب نصيب السهم فى الأرباح / (الخسائر) باستخدام طريقة المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة كما يلى:

من ٢٠٢٢-٧-١ حتى ٢٠٢٢-٩-٣٠	من ٢٠٢٢-١-١ حتى ٢٠٢٢-٩-٣٠	من ٢٠٢٣-٧-١ حتى ٢٠٢٣-٩-٣٠	من ٢٠٢٣-١-١ حتى ٢٠٢٣-٩-٣٠
(٣٩٢,١١٥)	(١,٦٩٦,٠٦٣)	٦٨٥,٦٠٢	٩٧,٥١٧
٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
(٠,٠٢٠)	(٠,٠٨٥)	٠,٠٣٤	٠,٠٠٥

نصيب السهم من صافى الربح / (الخسارة)
صافى أرباح / (خسارة) الفترة
المتوسط المرجح لعدد الاسهم القائمة
نصيب السهم من صافى الربح / (الخسارة)

١٨ - الموقف الضريبي

أ- ضريبة شركات الاموال

- الشركة تقوم بتقديم الاقرارات الضريبية في المواعيد المقررة قانونيا.
- تم فحص موقف الشركة الضريبي عن عام ٢٠١٠ وتم تحديد مبلغ ١٨٧,٦٣٣ جنيه مصرى قيمة الضريبة المستحقة على الشركة، وذلك بعد تقديم الطعن اللازم وقامت الشركة بسداد مبلغ ٣٣,٨٧٨ جنيه مصرى ومازال متبقى للسداد مبلغ ١٥٣,٨٤٦ جنيه مصرى وتم سداد ٥٠,٠٠٠ جنية مصرى خلال العام في فبراير ٢٠٢٢
- كما تم سداد مبلغ ١٠٣,٨٤٦ ألف جنيه وبذلك تكون الشركة قد قامت بسداد الضرائب المستحقة عن عام ٢٠١٠
- تم اخطار الشركة بالخضوع لفحص أرباح تجارية لأعوام ٢٠١٥/٢٠١٦/٢٠١٧

ب- ضريبة المرتبات و الأجور :

- الشركة تقوم بتقديم الاقرارات الضريبية في المواعيد المقررة قانونيا.
- تم فحص ضريبة كسب العمل من بداية النشاط فى ٢٠١٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وتم الربط وسداد الضريبة المستحقة وتم الطعن على غرامات التأخير والشركة تقدم اقرار كسب العمل بصفة منتظمة وتقوم بالسداد بانتظام .

ج- ضريبة الدمغة :-

- تم اخطار الشركة بخضوعها للفحص الضريبي عن الفترة من عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠٢٠ وتم الانتهاء من الفحص مع اللجنة الداخلية عن تلك السنوات و وردت مطالبة للشركة وتم سدادها وتم الطعن على غرامات التأخير .

د- ضريبة القيمة المضافة :-

- الشركة مسجلة بمصلحة الضرائب على المبيعات برقم تسجيل ٠٧٤ / ٥٣١ / ٣٣٢ وتقوم بتسليم الاقرارات الشهرية بانتظام وفى المواعيد القانونية وقد تم حساب قيمة ضريبة المبيعات المستحقة على الشركة والبالغ مقدارها ٤٩,٣١٣ جنيه مصرى بعد التسوية والسداد عن عام ٢٠١٥ وسوف يتم تسويتها مع مصلحة الضرائب على القيمة المضافة عند استلام الشركة مطالبة بذلك.

١٩- الموقف القانوني

- لا توجد دعاوى قضائية سواء مرفوعة من أو ضد شركة ركاز القابضة للإستثمارات المالية من ٢٠٢٣-١-١ وحتى تاريخ ٢٠٢٣-٩-٣٠ ولا توجد اى التزامات قانونية أو مالية أو حقوق أو خلافه ناشئة عن اى نزاعات ولا توجد اى منازعات أو شكاوى من المتعاملين مع الشركة أو الغير.

٢٠ - الارتباطات الرأسمالية

- لا يوجد ارتباطات رأسمالية على الشركة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ .

٢١ - انخفاض النشاط وتحقيق الخسائر:

الخسائر التي حققتها الشركة هي ليست خسائر ناتجة من النشاط، وإنما هي تكاليف التشغيل والتأسيس خلال الفترة حيث تم تغيير نشاط الشركة الرئيسي من شركة مساهمة تعمل في مجال التنمية الزراعية والمقاولات إلى شركة قابضة للاستثمارات المالية تتبع هيئة الرقابة المالية في ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٢ حيث تم نقل مظلة القانون من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ إلى مظلة القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢. بالإضافة إلى تغيير الإدارة لتتماشى مع متطلبات هيئة الرقابة المالية، مما أدى إلى توقف ميدني للنشاط الرئيسي لشركة بورسعيد للتنمية الزراعية والمقاولات وهو الأسم والنشاط القديم لشركة ركاز القابضة للاستثمارات المالية. وبالفعل قامت الشركة بنقل حق الانتفاع للمصنع الكائن في جنوب بورسعيد إلى شركة ركاز القابضة وجاري العمل على تأسيس وترخيص شركة تعمل في مجال الصناعة وتتبع لشركتنا الأم بالتنسيق مع المبادرة الوطنية لتنمية الصناعة المصرية إبدأ حتى يتسنى لنا الدخول في الأنشطة التي تستهدفها الدولة لسد فجوة بدائل الواردات، وهذا يتطلب بعض من الوقت خاصة مع الظروف الحالية سواء محلية أو دولية من أزمة كورونا COVID-١٩ وأزمة روسيا وأوكرانيا والتي يعاني منها العالم أجمع والدول الناشئة بالأخص من ارتباك في سلاسل الإمداد والتوريد والتضخم في أسعار السلع الأساسية والآلات والمعدات وأرتفاع تكاليف التمويل. وتعمل الشركة على الاندماج والاستحواذ على شركات تعمل في مجال القطاع المالي غير المصرفي وهيا ماتتسق مع مبررات زيادة رأس المال من أربعة ملايين في ديسمبر ٢٠٢١ إلى ٢٠ مليون. ومع الغرض الرئيسي للشركة الحالي.

٢٢ - معايير المحاسبة الجديدة والمعدلة

- معايير المحاسبة الجديدة والمعدلة

قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة .
قررت الهيئة العامة للرقابة المالية في بيانها الصادر بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢٠ تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ على القوائم المالية الدورية (الربع سنوية) التي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ على أن تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وإدراج الأثر المجمع بالكامل بنهاية العام، مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي في قوائمها الدورية خلال عام ٢٠٢٠ عن هذه الحقيقة وأثارها المحاسبية إن وجدت وبتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار من رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ يتضمن استبدال عبارة ١ يناير ٢٠٢٠ بعبارة ١ يناير ٢٠٢١ فيما وردت بمعايير المحاسبة المصرية رقم (٤٧) (٤٨) (٤٩) .
- وبناء على قرار الهيئة العامة للرقابة المالية الصادر بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢١ بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق معيار (٤٧) الأدوات المالية بالقوائم المالية الدورية حتى موعد أقصاه تاريخ القوائم المالية في نهاية عام ٢٠٢١



٢٢-١- معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"

يحدد هذا المعيار قواعد الإعراف والقياس للأصول والإلتزامات المالية وبعض عقود شراء أو بيع الأصول والإلتزامات غير المالية وقياسها. وهو بديلاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، والذي يتم تطبيقه حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. يجمع المعيار الجديد جميع الجوانب الثلاثة للمحاسبة عن الأدوات المالية: التصنيف والقياس، الإضمحلال، والمحاسبة التغطية. باستثناء محاسبة التغطية، مطلوب تطبيق المعيار الجديد بأثر رجعي ولكن تقديم معلومات مقارنة ليست إلزامياً. بالنسبة لمحاسبة التغطية، يتم تطبيق المتطلبات بشكل مستقبلي، مع بعض الاستثناءات المحدودة. وتخطط الشركة لتطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب ولن تقوم بإعادة عرض للمعلومات المقارنة.

(أ) التبويب والقياس:

بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) يتم قياس أدوات الدين لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو التكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ويعتمد التبويب على معيارين: نموذج أعمال الشركة لإدارة الأصول، وما إذا كانت "التدفقات النقدية التعاقدية" تمثل "مدفوعات أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق فقط".

(ب) انخفاض القيمة:

يتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) من الشركة تسجيل خسائر إئتمانية متوقعة على جميع أدوات الدين والقروض وحسابات العملاء، إما على أساس ١٢ شهراً أو مدى الحياة. سيؤدي تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) إلى تغيير جذري في حساب الشركة لخسائر الإضمحلال في قيمة الأصول المالية عن طريق إستبدال نهج الخسارة المتكبدة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بنهج الخسارة الائتمانية المتوقعة. ويتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) من الشركة الاعتراف بمخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحفوظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وأصول العقود. ستقوم الشركة بتطبيق النهج المبسط وتسجيل الخسائر المتوقعة على مدى الحياة على جميع حسابات العملاء.

(ج) محاسبة التغطية:

وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)، كانت جميع الأرباح والخسائر الناتجة عن علاقات تغطية مخاطر التدفقات النقدية مؤهلة لإعادة التبويب لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر. ولكن بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)، يجب إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن تغطية مخاطر التدفقات النقدية لعمليات الشراء المتوقعة للأصول غير المالية في القيم الدفترية الأولية للأصول غير المالية. ينطبق هذا التغيير فقط مستقبلياً من تاريخ التطبيق الأولي لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) وليس له أي تأثير على عرض الأرقام المقارنة. ومع ذلك، فإن الشركة ليس لديها أي علاقات تغطية مخاطر موجودة.



(د) محاسبة التغطية:

بالإضافة إلى التعديلات المذكورة أعلاه، عند اعتماد معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)، سيتم تعديل البنود الأخرى من القوائم المالية مثل الضرائب المؤجلة حسب الضرورة.

التأثير على القوائم المالية

قامت الشركة بعمل دراسة لتأثير معيار (٤٧) الادوات المالية

تاريخ التطبيق

يسري المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معا في نفس التاريخ.

٢-٢٢ معايير محاسبة مصري جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"

- قدم معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) نموذجًا من خمس خطوات لحساب الإيرادات الناشئة عن العقود المبرمة مع العملاء. بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨)، يتم إثبات الإيرادات بمبلغ يعكس المقابل المادي الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تحويل البضائع أو الخدمات إلى العميل.
- سيحل معيار الإيرادات الجديد محل جميع متطلبات الاعتراف بالإيرادات الحالية بموجب معايير المحاسبة المصرية. وهو يتطلب إما تطبيق بأثر رجعي كامل أو تطبيق بأثر رجعي معدل للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١، ويسمح بالتطبيق المبكر. وتخطط الشركة لتطبيق المعيار الجديد في التاريخ الإلزامي المطلوب باستخدام تطبيق بأثر رجعي معدّل.
- نظرا لطبيعة أنشطة الشركة بالإضافة الى السياسات المحاسبية الحالية للشركة لم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) تأثير جوهري على الاعتراف بالإيراد من قبل الشركة .
- يسري المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١، ويسمح بالتطبيق المبكر.



٣/٢٢ معيار محاسبة مصرى جديد (٤٩) "عقود التأجير"

- يحدد معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) مبادئ الاعتراف بالإيجارات وقياسها وعرضها والإفصاح عنها، ويتطلب من المستأجرين حساب جميع عقود الإيجار وفقاً لنموذج موحد في قائمة المركز المالي، بدلاً من متطلبات المعايير المحاسبية المصرية الحالية التي تعالج عقود الإيجار على أنها عقود تنفيذ مع تسجيل قسط إيجار ثابت في قائمة الأرباح أو الخسائر. يتضمن المعيار إعفاء للمستأجرين من الاعتراف بعقود إيجار الأصول "منخفضة القيمة" (مثل أجهزة الكمبيوتر الشخصية) وعقود الإيجار قصيرة الأجل (مثل عقود الإيجار لمدة ١٢ شهراً أو أقل). وفي تاريخ بدء عقد الإيجار، سيتعرف المستأجر بالالتزام بدفع مدفوعات الإيجار (أي التزام الإيجار) وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل خلال مدة التأجير (أي حق استخدام أصل). سيطلب من المستأجرين الإقرار بشكل منفصل بتكاليف الفوائد على التزامات الإيجار ومصروف الإهلاك على حق استخدام الأصل.
- نظراً لطبيعة أنشطة الشركة بالاضافة الى السياسات المحاسبية الحالية للشركة لم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) تأثير جوهري على الاعتراف المحاسبى .
- يسري المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد يناير ٢٠٢١ "باستثناء عقود التأجير الخاضعة لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لعام ١٩٩٥ والقانون رقم ١٧٦ لعام ٢٠١٨ الذي ينطبق عليه من بداية فترة التقارير السنوية التي تم إلغاء القانون ٩٥ لعام ١٩٩٥".



٢٣- إصدارت جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصدرة

بتعديل واعادة إصدار بعض أحكام معايير المحاسبة (٢٠٢٣) لعام ٨٨٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٠٢٣) مارس ٦ بتاريخ المصرية وفيما يلى ملخص بهذه التعديلات :

تاريخ التطبيق	التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لاعم التعديلات	المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها
تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ في ٢٠٢٣، يناير ١ او بعد وذلك بأثر رجعى مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل اولى بإضافته الى رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة فى بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مره .	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة إمكانية تغيير السياسة المحاسبية واستخدام خيار نموذج القيمة العادلة الوارد بالمعيار ، وتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية في حاله استخدام ذلك الخيار .	- تم إعادة اصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣ حيث ١ تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة. ٢- وقد ترتب على ذلك تعديل الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية وفيما يلى بيان تلك المعايير : معيار المحاسبة المصرى رقم :- معيار (٥) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء. معيار (٢٤) ضرائب الدخل معيار (٣٠) القوائم المالية الدورية معيار (٣١) اضمحلال قيمة الأصول معيار (٣٥) الزراعة معيار (٤٩) عقود التأجير	معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ الأصول الثابتة واهلاكاتها ومعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣ الأصول غير الملموسة



المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لاعم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٣ <u>الاستثمار العقارى</u>	٢٠٢٣. تم إعادة اصدار هذا المعيار في ١ حيث تم السماح باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق للاستثمارات العقارية. وقد ترتب على هذا ذلك تعديل لبعض الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج القيمة العادلة ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: معيار المحاسبة المصرى رقم :- معيار (١) عرض القوائم المالية. معيار (٥) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء. معيار (١٣) اثار التغيرات فى اسعار صرف العملات الاجنبية معيار (٢٤) ضرائب الدخل معيار (٣٠) القوائم المالة الدورية معيار (٣١) اضمحلال قيمة الأصول معيار (٣٢) الاصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة معيار (٤٩) عقود التأجير	تقوم الإدارة في الوقت الحالى بدراسة إمكانه تغيير السياسة المحاسبية واستخدام خيار نموذج القيمة العادلة الوارد بالمعيار، وتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية في حاله استخدام ذلك الخيار.	تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج اعادة التقييم على الفترات المالية التي تبدأ في ٢٠٢٣ يناير او بعد وذلك بأثر رجعى مع اثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج اعادة التقييم بشكل أولي بإضافته الى حساب فائض واعادة التقييم بجانب حقوق الملكية فى بداية الفترة المالية التي قوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لاول مره .



تاريخ التطبيق	التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لاعم التعديلات	المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها
تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج إعادة التقييم على الفترات المالية التي تبدأ في ٢٠٢٣ يناير ١ أو بعد وذلك بأثر رجعى مع اثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته الى حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية فى بداية الفترة المالية التى تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مره .	المعيار ليس له تأثير على القوائم المالية .	١ ، حيث ٢٠٢٣- تم إعادة اصدار هذا المعار في ١ تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق لأصول التقييم والتقييم. ٢- تقوم الشركة بتطبيق إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم لأصول التقييم والتقييم، على ان يتم التقييم بمعرفة خبراء متخصصين في التقييم والتأمين ضمن المقيدون في سجل مخصص لذلك بوزارة البترول، وفي حالة تطبيق نموذج إعادة التقييم (سواء النموذج الوارد في معيار ("الأصول الثابتة ١٠ المحاسبة المصري) واهلاكاته " أو النموذج الوارد في معيار "الأصول غير ٢٣ المحاسبة المصري الملموسة") فيجب أن يكون متسقاً مع تبويب (من معيار ١٥ الأصول وفقاً للفقرة رقم) المعدل ٣٦ المحاسبة المصري رقم ٩ . ٢٠٢٣	معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣ <u>التقييم عن وتقييم الموارد التعدينية</u>



المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لاعم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ الزراعة	١- تم اعداد اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم تعديل الفقرات (١-٥)، و(٨)،(٢٤)، و(٤٤) وأضافه الفقرة (١٥) - (ج) و(٦٣)، فيما يخص المعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة، (وعدل طقاً لذلك معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها). ٢- لا يلزم الشركة الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨(و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) للفترة الحالية، وهي فترة القوائم المالية التي طبق فيها لأول مرة معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ فيما يتعلق بالنباتات المثمرة. ولكن يجب عرض المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨(و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) لكل فترة سابقة معروضة.	المعيار ليس له تأثير على القوائم المالية .	تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ، وذلك ٢٠٢٣ يناير ، بأثر رجعي مع اثبات الأثر التراكمي للمعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة شكل أولي بإضافته الي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة.



تاريخ التطبيق	التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لاعم التعديلات	المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها
يجب تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٥٠) للفترات المالية السنوية التى تبدأ فى او بعد ١ يوليو ٢٠٢٤ وإذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٥٠) لفترة اسبق، فيجب على الشركة الافصاح عن ذلك	تقوم الادارة فى الوقت الحالى بتقييم الاثر المحتمل على القوائم المالية من تطبيق المعيار .	١- يحدد هذا المعيار مابدى إثبات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار، ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها. ويتمثل هدف المعيار فى ضمان قيام المنشأة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود. وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية. ٢- يحل معيار المحاسبة المصرى رقم (٥٠) محل ويلغى معيار المحاسبة المصرى رقم " عقود التأمين. " ٣٧ ٣- اى اشارة فى معايير المحاسبة المصرية الاخرى الى معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٧) تستبدل الى معيار المحاسبه المصرى رقم (٥٠) ٤- تم اجراء تعديلات بمعايير المحاسبة المصرية التالية للتوافق مع متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٥٠) " عقود التأمين " وهى كما يلى :- معيار (١٠) الاصول الثابتة واهلاكاتها . معيار (٢٣) الاصول غير الملموسه معيار (٣٤) الاستثمار العقارى	معيار المحاسبة المصرى رقم (٥٠) المعدل ٢٠٢٣ " عقود التأمين "

